

تتعلق بالعين ، فله الإخراج منه ، وإلا فلا . قال : وفي كلام بعضهم إيماء إلى ذلك .
فأمره : قال في الفروع : النصاب الزكوى سبب لوجوب الزكاة ، وكما يدخل فيه إتمام الملك يدخل فيه من يجب عليه .
أو يقال : الإسلام والحرية شرطان للسبب . فعدمهما مانع من صحة السبب وانعقاده . وذكر غير واحد هذه الأربعة شروطاً للوجوب كالحول . فإنه شرط للوجوب بلا خلاف . لا أثر له في السبب . وأما إمكان الأداء فشرط للزوم الأداء .
وعنه للوجوب . انتهى .

باب زكاة بهيمة الأنعام

قوله ﴿وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ مِنْهَا﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : تجب في المعلوفة أيضاً . قال ابن تيميم : ونصر ابن عقيل وجوب الزكاة في المعلوفة في غير موضع من فنونه . انتهى . وذكر ابن عقيل في عمد الأدلة والفنون تحريماً بوجوب الزكاة فيما أعد للإجارة من العقار والحيوان وغيره في القيمة [وقال في الرعاية : فلو كان نتاج النصاب المباع له في الحول رضيعاً غير سائم في بقية حول أمهاته ، فوجهان . انتهى . وأطلقهما ابن تيميم . وأطلقهما بعضهم احتمالين] قال في الفروع : وقيل : تجب فيما أعد للعمل كالإبل التي تكرر . وهو أظهر . ونصه لا . انتهى .
قوله ﴿وَهِيَ الَّتِي تَرَعَى فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه في رواية صالح وغيره .

وقيل : يعتبر أن ترعى الحول كله . زاد بعض الأصحاب : ولا أثر لعلف يوم أو يومين . وظاهر كلام القاضى في أحكامه : عدم اشتراط أكثر الحول . قاله ابن تيميم

تيمم : يستثنى من ذلك العوامل ، ولو كانت سائمة . نص عليه في رواية جماعة . وقاله المجد ، وابن حمدان ، وصاحب الحاوى ، والزرکشى . وقدمه في الفروع وغيرهم . قال في الرعاية الكبرى : ولا زكاة في عوامل أكثر السنة بحال ولو بأجرة .

وقيل : تجب في المؤجرة السائمة . قال في الفروع : وهو أظهر . وقال في الرعاية : ولا تجب في الرائب في الأصح ، وإن كانت سائمة ، انتهى .

فوائد

إصداها : لا يعتبر للسوم والعلف نية ، على الصحيح من المذهب . نصره المصنف . ورجحه أبو المعالى . قال ابن تيمم ، وصاحب الفائق ، وحواشى ابن مفلح : لا يعتبر في السوم والعلف نية في أصح الوجهين .

وقيل : تعتبر النية لهما . قال المجد في شرحه : وهو أصح . وهو ظاهر كلام الخرق . وأطلقهما في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والزرکشى .

فلو اعتلفت بنفسها ، أو علفها غاصب ، فلا زكاة على الأول . لفقد السوم المشترط وعلى الثانى : تجب ، كما لو غصب حبًّا وزرعه في أرض ربه . فإن فيه الزكاة على مالكه ، كما لو نبت بلا زرع . وفعل الغاصب محرم ، كما لو غصب أثمانًا فضاغفها ، ولعدم المؤنة ، كما لو ضلت فأكلت المباح .

قال المجد : وطرده ما لو سلمها إلى راع يسميها فعلفها . وعكسهما : لو تبرع حاكم ، أو وصى بعلف ماشية يقيم ، أو صديق بذلك بإذن صديقه ، لفقد قصد الإسامة ممن يعتبر وجوده منه .

وقيل : تجب إذا علفها غاصب . اختاره غير واحد .

وفى مأخذه وجهان : تحريم علف الغاصب ، أو لا تنفاء المؤنة عن ربهما . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيمم ، وابن حمدان .

قلت : الصواب الثانى . واختاره الأبهري . والأول : اختاره القاضى . وردّه المصنف وغيره .

ولو سامت بنفسها ، أو أسامها غاصب ، وجبت الزكاة على الأول لا الثانى . لأن ربها لم يرض بإسامتها . فقد فقد قصد الأسماء المشترط . زاد صاحب المغنى ، والمحزر : كما لو سامت من غير أن يسميها . قال فى الفروع : فجعله أصلاً . وكذا قطع به أبو المعالى .

وقيل : يجب إن أسامها الغاصب ، لتحقيق الشرط ، كما لو كمل النصاب بيد الغاصب .

وإن لم يعتد بسوم الغاصب : ففي اعتبار كون سوم المسالك أكثر السنة وجهان . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم ، وابن حمدان فى الكبرى .

أحدهما : عدم اعتبار ذلك . وهو ظاهر كلام المصنف فى المغنى ، والشارح ، وابن رزين . وقال الأصحاب : يستوى غصب النصاب وضياعه كل الحول أو بعضه وقيل : إن كان السوم عند الغاصب أكثر . فالروايتان . وإن كان عند ربها أكثر وجبت . وإن كانت سائمة عندهما وجبت الزكاة ، على رواية وجوب الزكاة فى المغصوب وإلا فلا .

الثانية : يشترط فى السوم أن ترعى المباح . فلو اشترى ما ترعاه ، أو جمع لها ما تأكل . فلا زكاة فيها . قاله الأصحاب .

الثالثة : هل السوم شرط ، أو عدم السوم مانع ؟ فيه وجهان . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم ، والرعاية الكبرى ، والفائق .

فعلى الأول : لا يصح التعجيل قبل الشروع ، ويصح على الثانى .

قلت : قطع المصنف فى المغنى والشارح وغيرهما بأن السوم شرط .

قلت : منع ابن نصر الله فى حواشى الفروع من تحقق هذا الخلاف . وقال : كل ما كان وجوده شرطاً كان عدمه مانعاً ، كما أن كل مانع فعده شرط . ولم

يفرق أحد بينهما . بل نصوا على أن المانع عكس الشرط . وأطال الكلام على ذلك وقال في الفروع في الخلطة ، في أول الفصل الثاني : التعلق بالعين لا يمنع انعقاد الحول اتفاقاً .

الرابعة : لو غصب رب السائمة علفها . فعلفها وقطع السوم : ففي انقطاعه شرعاً وجهان . قطع في المغنى بسقوط الزكاة .

قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وكذا لو قطع ماشيته عن السوم لقصد قطع الطريق بها ونحوه ، أو نوى قنية عبيد التجارة لذلك ، أو نوى بثياب الحرير التي للتجارة لبسها . وأطلقهما في ذلك كله في الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم قلت : الصواب أنه لا ينقطع بذلك .

وقال في الروضة : إن أسامها بعض الحول ، ثم نواها لعمل أو حمل . فلا زكاة كسقوط زكاة التجارة بنية القنية . قال في الفروع : كذا قال . وهي محتملة ، وبينهما فرق . وجزم جماعة بأن من نوى بسائمة عملاً لم تصر له قنية . انتهى .

الخامسة : تجب الزكاة فيما تولد بين سائمة ومعلوفة . قاله الأصحاب ، وقطعوا به . وقال في الرعاية : وتجب على الأظهر فيما ولد بين سائمة ومعلوفة .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ أَحَدُهَا : الإِبِل . فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ ﴾ .

أن القيمة لا تجزئ . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال أبو بكر : تجزئه عشرة دراهم . لأنها بدل شاة الجبران . أطلقه بعض الأصحاب وذكر بعضهم : لا تجزئه مع وجود الشاة . وإلا فوجهان . منهم ابن تيميم ، وابن حمدان .

فأمره : يشترط في الشاة الخرجة عن الإبل : أن تكون بصفتها . ففي كرام سمانٍ كريمة سميئة ، والعكس بالعكس . وإن كانت الإبل معيبة . فقيل : يخرج شاة

كشاة الصحاح . لأن الواجب من غير جنس المال . فلم يؤثر فيها عيبه ، كشاة الفدية والأضحية .

وقيل : تجزئته شاة صحيحة قيمتها على قدر [قيمة] المال . تنقص قيمتها على قدر نقص الإبل ، كالخرجة عن الغنم .
قلت : وهو الصواب للمواساة .

[ثم رأيت المصنف في المغنى قدمه . وكذلك الشارح ، وابن رزين في شرحه وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى] .

وعليها لا يجزئته شاة معينة . لأن الواجب ليس من جنس المال .
وقيل : تجزئته شاة تجزئ في الأضحية . ذكره القاضى . وأطلقهن في الفروع والمجد في شرحه .

قوله ﴿ فَإِنْ أَخْرَجَ بَعِيرًا لَمْ يَجْزِئْهُ ﴾ .

هذا المذهب المنصوص عن الإمام أحمد . وعليه جمهور أصحابه .
وقيل : يجزئته إن كانت قيمته قيمة شاة وسط فأكثر ، بناء على إخراج القيمة .
وقيل : يجزئته إن أجزأ عن خمس وعشرين . وإلا فلا .
فعلى القول بالأجزاء : هل الواجب كله أو خمسة ؟ حكى القاضى أبو يعلى الصغير وجهين . فعلى الثانى : يجزئ عن العشرين بغيراً . وعلى الأول : لا يجزئ عنها إلا أربعة أبعرة .

قلت : الأولى أن الواجب كله ، وأنه يجزئ عن العشرين [بغيراً] على الأول أيضاً . قال فى القواعد الأصولية ، قلت : وينبئ عليها لو اقتضى الحال الرجوع . فهل يرجع بأكمله أو خمسة ؟ فإن قلنا : الجميع واجب رجوع . وإن قلنا : الواجب الخمس ، والزائد تطوع . رجع بالواجب لا التطوع .

وعما ينبغى أن ينبئ عليه أيضاً : النية . فإن جعلنا الجميع فرضاً نوى الجميع فرضاً لزوماً . وإن قلنا الواجب الخمس كفاه الاقتصار عليه فى النية . انتهى .

ويأتى نظير ذلك فى أواخر باب الفدية عند قوله « وكل دم ذكرناه يجرى »
فيه شاة أو سبع بدنة « وفى الهدى والأضاحى ، عند قوله « إذا نذر هدياً مطلقاً »

فوائد

منها : لو أخرج بقرة لم تجزه ، قولاً واحداً . وإن أخرج نصفى شاتين لم يجزه
أيضاً . على الصحيح من المذهب . وقيل : يجرى .

ومنها : قوله - فى بنت المخاض - « فَإِنْ عَدِمَهَا أَجْزَأُ ابْنُ لَبُونِ » العدم
إما لكونها ليست فى ماله ، أو كانت فى ماله ولكنها معيبة .

تنبيه : ظاهر قوله « فَإِنْ عَدِمَهَا أَجْزَأُ ابْنُ لَبُونِ » .

أن خنثى ابن لبون لا يجرى . وهو أحد القولين . وهو ظاهر كلام جماعة
والصحيح من المذهب : الاجزاء . جزم به فى الفائق وغيره . قال فى الفروع :
وهو الأشهر . قال فى الرعاية : ويجرى الخنثى المشكل فى الأقيس . قال فى
تجريد العناية : هذا الأظهر .

ومنها : يجوز إخراج الحقة والجذعة والثنى عن بنت المخاض إذا عديمها ،
على المذهب . بل هى أولى لزيادة السن ، ولو وجد ابن لبون .

وأما بنت اللبون : فجزم المجد فى شرحه ، وابن تيم ، وابن حمدان : بالجواز .
مع وجود ابن لبون . وله جبران . وهو ظاهر كلام غيرهم على ما يأتى . وقال فى
الفروع : وفى بنت لبون وجهان ، لاستغنائه بابت اللبون عن الجبران . وجزم
صاحب المحرر بالجواز . لأن الشارع لم يشترط لأحدهما عدم الإجزاء . انتهى .

ومنها : لو كان فى ماله بنت مخاض أعلى من الواجب لم يجزئه ابن لبون .
جزم به الأصحاب ، لكن لا يلزمه إخراجها . على الصحيح من المذهب . بل يخير
بين إخراجها وبين شراء بنت مخاض لصفة الواجب . قال فى الفروع : هذا
الأشهر . وجزم به المجد فى شرحه . وقيل : يلزمه إخراجها . وأطلقهما ابن تيم .

ومنها : لا يحبر فقد الأنثوية بزيادة السن فى ماله غير بنت مخاض ، على

الصحيح من المذهب . فلا يخرج عن بنت لبون حَقًّا إذا لم تسكن في ماله ، ولا عن الحقِّ جذعاً . قاله القاضي ، وابن عقيل . وقدمه [في المغنى والشرح ، وشرح ابن رزين ، ونصروه المجد في شرحه ، وابن تيم . قال في الفائق : لا يجبر نقص الذكورية بزيادة سن . في أصح الوجهين .

وقيل : يجبر . ذكر ابن عقيل - في موضع من الفصول - جواز الجذع عن الحقة ، وعن بنت لبون [قال في المغنى والشرح : اختاره القاضي وابن عقيل] وأطلقهما في الفروع والراية .

قوله ﴿ فَإِنْ عَدِمَهُ أَيْضاً : لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ ﴾ .

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . لقوله في خبر أبي بكر الصحيح « فمن لم يكن عنده بنت مخاض - على وجهها - وعنده ابن لبون . فإنه يقبل منه » ذكره ابن حامد وتبعه الأصحاب . قاله في الفروع . وقيل : يجزئه ابن لبون إذا حصله . اختاره أبو المعالي . قال في تجريد العناية : فإن عدم ابن لبون حصل أصلاً ، لا بدلاً ، في الأظهر .

تبيين : ظاهر قوله ﴿ وَفِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ﴾

عدم إجزاء ابن لبون إذا عدها ، ولو جبره . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : يجزئ . وقيل : يجزئ ويجبره .

فوائد

الأولى : تجزئ الثانية عن الجذعة بلا جبران ، بلا نزاع . قال أبو المعالي : ولا تجزئ سن فوق الثانية . وأطلق المصنف وغيره من الأصحاب : الاجزاء في مسألة الجبران . قال في الفروع : وهو أظهر . وقيل : تجزئ حقتان ، أو ابنتا لبون عن الجذعة ، وابنتا لبون عن الحقة . جزم به المصنف . قال بعض الأصحاب : وينتقض بنت مخاض عن عشرين وثلاث بنات مخاض عن الجذعة .

الثانية : الأسنان المذكورة في الإبل ، في كلام المصنف وغيره من الفقهاء ، هو قول أهل اللغة . وهو الصحيح . وعليه أكثر الأصحاب . وأكثرهم قطع به وذكر ابن أبي موسى أن بنت المخاض عمرها سنتان ، وبنت اللبون لها ثلاث سنين ، والحقة أربع سنين ، والجذعة خمس سنين كاملة . وحمله المجد في شرحه على بعض السنة . قال في الفروع : فكيف يحمله على بعض السنة . مع قوله : كاملة ؟ انتهى .

وقيل : لبنت المخاض نصف سنة ، ولبنت اللبون سنة ، وللحقة سنتان . وللجذعة ثلاث سنين .

وقيل : للجذعة ست سنين . وقيل : سن بنت المخاض مدة الحمل . وعن أحمد بنت المخاض التي تتمخض بغيرها .

الثالثة : سميت بنت مخاض ، لأن أمها قد حملت غالباً ، وليس بشرط . والمخاض : الحمل . وسميت بنت لبون : لأن أمها وضعت وهي ذات لبن . وسميت حقة : لأنها استحققت أن تتركب ، ويحمل عليها ، ويطرقها الفحل . وسميت جذعة : لأنها تجزع إذا سقطت منها . والثنية : يأتي مقدار سنها في باب الأضحية . قوله ﴿ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً . فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَقِيمَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ﴾ .

الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور ، وقطع به كثير منهم : أن الفرض يتغير بزيادة واحدة على عشرين ومائة .

وعنه لا يتغير الفرض حتى تبلغ ثلاثين ومائة . فيكون فيها حق وبنات لبون . اختاره أبو بكر عبد العزيز في كتاب الخلاف ، وأبو بكر الأجرى . فعليها : وجوب الحقتين إلى تسعة وعشرين ومائة .

وعنه في إحدى وعشرين ومائة حقتان وبنت مخاض إلى أربعين ومائة .

قال القاضى : وذلك سهو من ناقله . ونقل حرب : أنه رجع عن ذلك . قاله ابن تميم فى بعض النسخ .

فعلى المذهب : هل الواحدة عفو ، وإن تغير الفرض بها يتعلق بها الوجوب ؟ فيه وجهان . ذكرهما ابن عقيل فى عمد الأدلة . وتابعه ابن تميم ، وصاحب الفروع ، وأطلقهما .

قلت : الصواب أن الوجوب يتعلق بها . وكذا فى غير هذه المسألة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

فأمره : لا يتغير الواجب بزيادة بعض بعير ، ولا بقرة ولا شاة ، بلا نزاع أعلمه فى المذهب .

قوله ﴿ فإذا بلغت مائتين اتفق الفرضان . فإن شاء أخرج أربع حقا . وإن شاء أخرج خمس بنات لبون ﴾ .

هذا عليه أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن حامد ، والقاضى . قال فى كتاب الروايتين : هذا الأشبه . واختاره المصنف . قال الآمدى : هذا ظاهر المذهب . ويحتمله كلام أحمد فى رواية صالح ، وابن منصور . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال ابن تميم : اختاره الأكثر . وقال : وهو الأظهر . قال فى الفروع : اختاره أبو بكر ، وابن حامد ، وجماعة . قال المجد فى شرحه : وقد نص أحمد على نظيره فى زكاة البقر . وجزم به فى الإفادات ، والمنور ، والوجيز . وقدمه فى الفروع ، ومختصر ابن تميم ، وتجريد العناية .

والمنصوص : أنه يخرج الحقا . وقاله القاضى فى شرحه ، ومقنعه . واختاره ابن عقيل . وقدمه فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والرايعتين ، والحاويين . واستثنى فى الوجيز ، والزرکشى وغيرهما : مال اليتيم والمجنون . فإنه يتعين إخراج الأدون الجزئى . منهما . وقدم القاضى فى الأحكام السلطانية : أن

الساعى يأخذ أفضلهما إذا وجدا فى ماله . وقال القاضى ، وابن عقيل وغيرهما : يتعين ما وجد عنده منهما .

قال فى الفروع : ومراهم - والله أعلم - أن الساعى ليس له تكليف المالك سواء . وفى كلام غير واحد ما يدل على هذا . قال : ولم أجد تصريحاً بخلافه . وإلا فالقول به مطلقاً بعيد عند غير واحد ، لا وجه له .

نفسه : منصوص أحمد على التعيين . على الصحيح من المذهب . فتجب الحقاك عيناً مطلقاً . جزم به فى الحرر ، وغيره . وقدمه فى الفروع . وأوله المصنف وغيره على صفة التخيير . وتقدم قول القاضى ، وابن عقيل وغيرهما : أنه يتعين ما وجد عنده منهما .

فائدتاه

إصدارهما : لو كانت [إبل] أربعائة . فعلى المنصوص : لا يحزىء غير الحقاك وعلى قول الأصحاب : يخير بين إخراج ثمان حقاك ، أو عشر بنات لبون . فإن أخرج أربع حقاك وخمس بنات لبون جاز . قال فى الفروع : هذا المعروف . وجزم به الأئمة . ثم قال : بإطلاق وجهين سهو .
قال فى القاعدة الحادية بعد المائة : جاز بغير خلاف .

قلت : ذكر الوجهين ابن تيم .

أما لو أخرج مع التشقيص ، كحقتين وبنتي لبون . ونصف عن مائتين ، لم يحز على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع ، وابن رزين فى شرحه . قال ابن تيم : لم يحز على الأصح . وفيه وجه لا يجوز مطلقاً . انتهى . قال فى الفروع : وفيه تخريج من عتق نصفى عبد فى الكفارة . قال : وهو ضعيف .

الثانية : أفادنا المصنف - رحمه الله - بقوله ﴿وليس فيما بين الفرضين شيء﴾ أن الزكاة تتعلق بالنصاب ، لا بما زاد من الأوقاص . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور .

وقيل : تجب في وقصها أيضاً . اختاره الشيرازي . وتقدم ذلك مستوفى بفوائده عند قول المصنف « وتجب فيما زاد على النصاب بالحساب إلا في السائمة » .
قوله ﴿ وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ سِنٌّ فَعَدِمَهَا : أَخْرَجَ سِنًّا أَسْفَلَ مِنْهَا ،
ومعها شاتان ، أو عشرون درهماً . وإن شاء أَخْرَجَ سِنًّا أَعْلَى مِنْهَا .
وأخذ مثل ذلك ﴾ .

وهذا بلا نزاع بشرطه . ويعتبر فيما عدل إليه : أن يكون في ملكه . فلو
عدمها لزمه تحصيل الأصل ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ،
وقطعوا به . وقال أبو المعالي : لا يعتبر كون ذلك في ملكه . كما تقدم في بنت
الحضاض إذا عدمها وعدم ابن اللبون .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، وكلام كثير من الأصحاب [والمغنى] أنه لو أخرج
شاة أو عشرة دراهم ، أو أخذ شاة وعشرة دراهم : أنه لا يجزئه . وهو أحد الوجهين .
وهو احتمال في الكافي ، والمغنى ، والشرح . ومالا إليه . وقدمه ابن تميم .

وقيل : يجزئه . وهو الصحيح . اختاره القاضي . وقال المجد في شرحه : وهو
أقيس بالمذهب . قال ابن أبي المجد في مصنفه : أجزاءه في الأظهر . وجزم به في
الإفادات . وصححه في تصحيح الحرر . وقدمه في الكافي ، وابن رزبن في شرحه .
وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص ، والحرر ، وشرح الهداية له ، والراعيين ،
والحاويين ، والنظم ، والفروع ، والفائق ، والزرکشی ، والقواعد الفقهية .

قوله ﴿ فَإِنْ عَدِمَ السِّنَّ الَّتِي تَلِيهَا : انْتَقَلَ إِلَى الْأُخْرَى . وَجَبَرَهَا
بِأَرْبَعِ شِيَاهٍ ، أَوْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ﴾

وهو المذهب . اختاره القاضي في المجرّد . قال المجد في شرحه : هو أقيس
بالمذهب . قال ابن أبي المجد : وأوماً إليه الإمام أحمد . وقال الناظم : هذا الأقوى .
وجزم به في الوجيز ، وابن عبدوس في تذكرته ، والمنور ، وابن رزبن في شرحه ،

ومنتخب الأدمى . وقدمه فى الفائت ، والمجرى ، والشرح . ومال إليه المصنف فى المعنى .

وقال أبو الخطاب : لا ينتقل إلا إلى سن تلى الواجب . واختاره ابن عقيل . قال فى النهاية : هو ظاهر المذهب . وهو ظاهر ما جزم به فى الخلاصة . وقدمه فى المستوعب ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وأطلقهما فى المذهب ، والكافى ، والتلخيص ، وابن تيمى ، والرعاية الكبرى ، والفروع .

فعلى المذهب : يجوز الانتقال إلى جبران ثالث إذا عدم الثانى ، كما لو وجبت عليه جذعة وعدم الحققة و بنت لبون ، فله الانتقال [إلى بنت مخاض ، أو وجبت عليه بنت مخاض ، وعدم بنت لبون ، وابن لبون ، والحققة . فله الانتقال] إلى الجذعة . قاله المصنف ، والشارح ، والمجد فى شرحه وغيرهم .

فوائد

أمرها : حيث جوزنا الجبران فالخيرة فيه لرب المال مطلقا . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى المعنى ، والكافى ، والشرح ، والمستوعب ، وابن رزى . وقدمه فى الفروع ، وابن تيمى وغيرهما . إلا ولئى اليتيم والمجنون . فإنه يتعين عليه إخراج الأدون الجزىء فيعاني بها .

وقال القاضى : الخيرة فيه لمن أعطى ، سواء كان رب المال أو الآخذ . واختاره المجد فى شرحه . ووجه فى الفروع تخريجاً بتخير الساعى .

الثانية : حيث تصدد الجبران ، جاز إخراج جبران غنما ، وجبران دراهم ، فيجوز إخراج شاتين ، أو عشرين درهما . وهذا الصحيح من المذهب . جزم به فى المعنى ، والشرح وغيرهما . وقدمه فى الفروع وغيره .

وقيل : لا يجوز . قال المصنف ، والشارح : وكذا الحكم فى الجبران الذى يخرج عن فرض المائتين من الإبل إذا أخرج عن خمس بنات لبون خمس بنات

مخاض ، أو مكان أربع حقائق أربع بنات لبون . وقاله غيرهما . وهو داخل في كلام صاحب الفروع وغيره . وأما الجبران الواحد : ففيه الخلاف المتقدم .

الثالثة : إذا عدم السن الواجب عليه ، والنصاب معيب : فله دفع السن السفلى مع الجبران . وليس له دفع مافوقها مع أخذ الجبران . لأن الجبران قدره الشارع وفق ما بين الصحيحين . وما بين المعيين أقل منه . فإذا دفع المالك جاز التطوع بالزائد ، بخلاف الساعى . وبخلاف ولى اليتيم والمجنون . فإنه لا يجوز له إخراج إلا الأدون . وهو أقل الواجب ، كما لا يجوز له أن يتبرع ، كما تقدم قريباً .

الرابعة : لو أخرج سنأ أعلى من الواجب . فهل كله فرض ، أو بعضه تطوع ؟ قال أبو الخطاب : كله فرض . وهو مخالف للقاعدة . وقال القاضى : بعضه تطوع . قال أبو الخطاب [بعضه تطوع . قال ابن رجب] وهو الصواب . لأن الشارع أعطاه جبراً عن الزيادة .

فأمرناه

إمدهما : قوله ﴿ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ : فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَدِيعَةٌ ﴾

« التبيع » ماعمره سنة ودخل في الثانية . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : ذكره الأكثر . وقال في الأحكام السلطانية : هي التي لها نصف سنة . وقال ابن أبي موسى : سنتان . وقيل : ما يتبع أمه إلى المرعى . وقيل : ما انعطف شعره . وقيل : ما حاذى قرنه أذنه . نص عليه . وقدمه ابن تيم . و « التبيع » جَدَعَ البقر .

الثانية : يجزىء إخراج مُسِنَّة عن تبيع وتبيعة . قاله في الفروع وغيره .

قوله ﴿ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً . وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَتَانِ ﴾

وهو الصحيح من المذهب . أعنى أن المسنة هي التي لها سنتان . وعليه أكثر الأصحاب . وقال القاضى في الأحكام السلطانية : هي التي لها سنة . وقيل : هي التي

لها ثلاث سنين . وقيل : هي التي لها أربع سنين . وقيل : هي التي يلد مثلها .
وقيل : هي التي لها ثلاث سنين . وقيل : هي التي بلغت سن أمها حين وضعتها .
وقيل : هي التي ألفت سنًا . نص عليه . وجزم به في الفروع ، ولها سنتان .

فوائد

منها : « المسنة » هي ثنية البقر .
ومنها : يجوز إخراج أعلى من المسنة منها عنها .
ومنها : لا يجزىء إخراج مسن عن مسنة . على الصحيح من المذهب . قدمه
في الفروع وغيره . وقيل : يجزىء . وجزم به بعضهم .
فعليه يجزىء إخراج ثلاثة أتبة عن مسنتين .
ومنها : قوله ﴿ ثم في كل ثلاثين تبعة ﴾ ، وفي كل أربعين مُسِنَّة ﴿ بلا نزاع .
لكن لو اجتمع الفرضان - كائة وعشرين - فحكها حكم الإبل إذا اجتمع
الفرضان ، على ما تقدم لك . نص الإمام أحمد هنا على التخيير . وقدمه في الرعاية .
وقال في مختصر ابن تيم ، وتجريد العناية : فإن اجتمع مائة وعشرون . فهل يتعين
فيها ثلاث مسنات ، أو يخير بينها وبين أربعة أتبة ؟ وجهان .
وقال القاضي في أحكامه : يأخذ العامل الأفضل . وقيل : المسنات .
قوله ﴿ وَلَا يُجْزِئُهُ الذَّكَرُ فِي الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ هَذَا ، إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ
مَكَانَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ إِذَا عَدَمَهَا ﴾
كما تقدم . وهذا الصحيح من المذهب ، إلا ما استثنى . على ما يأتي قريباً .
وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يجزىء ذكر الغنم عن الإبل والغنم أيضاً .
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا . فَيَجْزِئُ الذَّكَرُ
فِي الْغَنَمِ ، وَجَهًا وَاحِدًا ﴾ .
وهو الصحيح من المذهب . وقطع به كثير من الأصحاب ، كالمصنف .

وقيل : لا يجرىء . فعليه : يجرىء أنى بقيمة الذكر . فيقوم النصاب من الأنثى ، وتقوم فريضته . ويقوم نصاب الذكور وتؤخذ أنى بقسطه .

قوله ﴿ وَفِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى يجرىء إخراج الذكر إذا كان النصاب كله ذكوراً فى الإبل والبقر فى أحد الوجهين . وهو الصحيح من المذهب . صححه فى النظم ، والمذهب ، والمغنى ، والشرح ، والرعايتين . وجزم به فى الوجيز ، والعمدة ، وغيرهما . وقدمه فى الفروع ، والفائق ، وشرح ابن رزين ، وغيرهم .

والوجه الثانى : لا يجرىء فيها إلا أنى . فتقدم كما تقدم فى نصاب ذكر الغنم على الوجه الثانى . وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والحاويين . وقيل : يجرىء عن البقر لاعتناء الإبل . لثلاث يجرىء ابن لبون عن خمس وعشرين وعن ستة وثلاثين . فيساوى الفرضان .

وقيل : يجرىء ابن مخاض عن خمس وعشرين . فيقوم الذكر مقام الأنثى التى فى سنه كسائر النصب . وحكاة ابن تميم عن القاضى ، وأنه أصح . وقال القاضى : يخرج عن ست وثلاثين ابن لبون زائد القيمة على ابن مخاض بقدر ما بين النصابين . وقال فى المذهب : فإن كانت كلها ذكوراً أجزأ إخراج الذكر فى البقر ، قولاً واحداً . وفى الإبل والغنم وجهان .

كذا وجدته فى نسختين ، القطع بالاجزاء فى البقر ، وإطلاق الخلاف فى الإبل والغنم ، ولم أر هذه الطريقة لغيره . فلعله تصحيف من السكاتب .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الصَّغَارِ صَغِيرَةً ، وَمِنَ الْمَرِاضِ مَرِيضَةً ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه فى الصغيرة وقال أبو بكر : لا يؤخذ إلا كبيرة صحيحة ، على قدر المال . وحكاة عن أحمد قال القاضى : أوماً إليه أحمد . وفى رواية ابن منصور . وذكره فى الانتصار ، والواضح رواية .

قال الحلواني : وهو ظاهر كلام الخرقى ، كشاة الإبل . وفرق بينهما .
فعلى المذهب : يتصور أخذ الصغيرة إذا أبدل الكبار بصغار ، أو ماتت
الأُمات و بقيت الصغار . وذلك على الرواية المشهورة : أن الحول ينعقد على الصغار
منفرداً كما تقدم .

تغيبه : شمل كلام المصنف « ويؤخذ من الصغار صغيرة » الفصلان من الإبل ،
والعجاجيل من البقر . فيؤخذ منها كالتَّخَال ، وهو أحد الوجوه . وهو ظاهر
كلام كثير من الأصحاب . وقدمه ابن تيمم ، والفاائق ، والرعاية الكبرى . والحاوى
الكبير ، والشرح ، وشرح ابن رزين وغيرهم . فلا أثر للسن . ويعتبر العدد .
فيؤخذ من خمس وعشرين إلى إحدى وستين واحدة منها ، ثم فى ست وسبعين
ثنتان . وكذا فى إحدى وتسعين . ويؤخذ فى ثلاثين مجللاً إلى تسع وخمسين واحد
ويؤخذ فى ستين إلى تسع وثمانين اثنان . وفى التسعين ثلاث منها . فيعابى بذلك
على هذا الوجه ، والتعديل على هذا الوجه بالقيمة . وكان زيادة السن كما سبق فى
إخراج الذكور من الذكور . فلا يؤدى إلى تسوية النُصْب التى غير الشرع
بالأحكام فيها باختلافها .

والوجه الثانى : لا يجوز إخراج الفصلان والعجاجيل . وهو احتمال فى المغنى .
وقواه ومال إليه . واختاره المجد فى شرحه . وهذا المذهب على ما اصططحناه .
فيقوم النصاب من الكبار . ويقوم فرضه ، ثم يقوم الصغار ، ويؤخذ عنها كبيرة
بالقسط ، لثلا يؤدى إلى تسوية النصب فى سن المخرج .

والوجه الثالث - وقاله أبو الخطاب فى الانتصار - يضعف سن المخرج فى الإبل
فيخرج عن خمس وعشرين واحدة منها ، ويخرج عن ست وثلاثين واحدة منها ،
كسن واحدة منهن مرتين . وفى ست وأربعين مثل واحدة ثلاث مرات . وفى
إحدى وستين مثلها أربع مرات . والعجول على هذا ، وأطلقهن المجد فى شرحه .

والوجه الرابع - واختاره أيضاً أبو الخطاب في الانتصار - : يضعف ذلك في الإبل خاصة .

والوجه الخامس - وقاله السامري في المستوعب - يخرج عن خمس وعشرين فصيلاً واحداً منها [وعن ست وثلاثين فصيلاً واحداً منها] ومعه شاتان أو عشرون درهماً . وعن ست وأربعين واحداً منها ، ومعه الجبران مضاعفاً مرتين . فيكون أربع شياه وأربعون درهماً ، أو شاتان مع عشرين درهماً . وعن إحدى وستين واحداً منها . ومعه الجبران مضاعفاً مرتين . فيكون ست شياه أو ستين درهماً . ويخرج عن ثلاثين عجلاً واحداً منها ، وعن أربعين واحداً وثلاث قيمة آخر . انتهى . وأطلقهن في الفروع .

وقيل : يؤخذ من الصغار من غير اعتبار سن .

وقيل : يعتبر بغنمه دون غنم غيره .

فأمره : لو كان عنده أقل من خمس وعشرين من الإبل صغاراً ، وجبت عليه في كل خمس شاة كالكبار .

قوله ﴿ فَإِنْ اجْتَمَعَ صِغَارٌ وَكِبَارٌ ، وَصِحَاحٌ وَمِرَاضٌ ، وَذَكَورٌ وَإِنَاثٌ لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا أَتَى صَحِيحَةً كَبِيرَةً ، عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

فعلى هذا : لو كان قيمة المال المخرج ، إذا كان المال المزكى كله كباراً صحاحاً عشرين ، وقيمته بالعكس عشرة ، وجبت كبيرة صحيحة قيمتها خمسة عشر مع تساوى العددين . ولو كان الثلث أعلى ، والثلثان أدنى . فشاة قيمتها ثلاثة عشر وثلاث . وبالعكس فشاة قيمتها ستة عشر وثلثان .

وعند ابن عقيل من لزمه رأسان فيما نصفه صحيح ومعيب : أخرج صحيحه ومعيبه كنصاب صحيح مفرد . وهذا القول من المفردات .

فائرة : لو كان ماله مائة وإحدى وعشرون شاة ، والجميع معيب إلا واحدة أو كان عنده مائة وإحدى وعشرون شاة كبيرة ، أو الجميع سخال إلا واحدة كبيرة . فإنه يجزئه على الأول صحيحة ومعيبة . وعن الثاني : شاة كبيرة وسخلة ، إن وجبت الزكاة في سخال مفردة ، وإلا وجبت كبيرة بالقسط . وهو معنى قولهم : وإن كان الصحيح غير واجب لزمه إخراج الواجب صحيحاً بقدر المال .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ نَوْعَيْنِ - كَالْبَخَاتِي وَالْعَرَابِ ، وَالْبَقَرِ وَالْجَوَامِيسِ وَالضَّانِّ وَالْمِعْزِ - أَوْ كَانَ فِيهِ كَرَامٌ وَلِثَامٌ ، وَسِمَانٌ ، وَمَهَازِيلٌ : أَخَذَتْ الْفَرِيضَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ ﴾ .

اعلم أنه إذا كان النصاب من نوعين - كما مثل المصنف - أولاً . فقطع بأنه تؤخذ الفريضة من أحدهما على قدر قيمة المالين . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : ينخير الساعى . واختاره أبو بكر . ونقل حنبل في ضأن ومعرز : ينخير الساعى لاتحاد الواجب . ولم يعتبر أبو بكر القيمة في النوعين .

قال المجد : وهو ظاهر ما نقل حنبل . وقال في الفروع : ويتوجه في حنث من حلف : لا يأكل لحم بقر يأكله لحم جاموس : الخلاف لنا هنا في تعارض الحقيقة اللغوية والعرفية ، أيهما يقدم ؟

وأما إذا كان النصاب فيه كرام ولثام وسمان ومهازيل : فجزم المصنف هنا بأنه تؤخذ الفريضة من أحدهما على قدر قيمة المالين . وهو اختياره . وذكره أبو بكر في هزيلة بقيمة سميئة .

والصحيح من المذهب : أنه يجب في ذلك الوسط . نص عليه ، بقدر قيمة المالين . جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .

فوائد

إصراها : لو أخرج عن النصاب من غير نوعه ما ليس في ماله منه : جاز ، إن لم تنقص قيمة الخرج عن النوع الواجب ، على الصحيح من المذهب . وعلى قول أبي بكر : يجوز ولو نقصت .

وقيل : لا يجرىء هنا مطلقاً ، كغير الجنس . وجاز من أحد نوعي ماله ، لتشقيص الفرض .

وقيل : يجرىء ثنية من الضأن عن المعز ، وجهاً واحداً .

الثانية : لا يضم الظباء - إذا قلنا : تجب الزكاة فيها - إلى الغنم في تكميل النصاب . على الصحيح من المذهب . واختار في الرعاية الكبرى : أنها تضم ، وحكى وجهه ، وحكى رواية أيضاً .

الثالثة : يضم ما تولد بين وحشى وأهلى ، إن وجبت .

قوله ﴿ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ : إِلَى مَائَتَيْنِ . فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ﴾

هذا بلا نزاع .

قوله ﴿ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ ﴾

فتكون في أربعمائة شاة أربع شياه ، وفي خمسمائة خمس شياه . وعلى هذا فقس . وهذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشى : اختاره القاضي ، وجمهور الأصحاب .

وعنه في ثلاثمائة وواحدة أربع شياه . ثم في كل مائة شاة شاة . فيكون في خمسمائة شاة خمس شياه . فالوقص من ثلاثمائة وواحدة إلى خمسمائة .

وعنه أن المائة زائدة . ففي أربعمائة وواحدة خمس شياه . وفي خمسمائة وواحدة ست شياه . وعلى هذا أبداً .

فائدتان

إصدارهما : من الأصحاب من ذكر هذه الرواية الأخيرة ، وقال : اختارها أبو بكر ، وأن التي قبلها سهو [منهم المجد في شرحه]
وذكر بعضهم الرواية الثانية وقال : اختارها أبو بكر . ولم يذكر الثالثة [وهو معنى ما في المغنى] وذكرها بعض المتأخرين . منهم ابن حمدان [وابن تيم] .
الثانية : قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَعْرِزِ الثَّانِي ، وَمِنَ الضَّانِ الْجَذَعُ ﴾
فالثاني من المعز : ماله سنة . والجذع من الضأن : ماله نصف سنة . على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر .

وقيل : الجذع [من الضأن] ماله ثمان شهور . اختاره ابن أبي موسى في الإرشاد . ويأتي ذلك في أول باب الهدى والأضاحي .

قوله ﴿ وَلَا يُؤْخَذُ تَيْسٌ وَلَا هَرَمَةٌ ﴾

أما التيس : فتارة يكون تيس الضراب ، وهو فحل . وتارة يكون غيره .
فإن كان فحل الضراب : فلا يؤخذ خبره ^(١) إلا أن يشاء ربه . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفرع وغيره . قال المجد : اختاره أبو بكر ، والقاضي . وكذا ذكره ابن عقيل ، وغيره .
فلو بذله المالك لزم قبوله ، حيث يقبل الذكر . وقيل : لا يؤخذ ، لنقصه وفساد لحمه .

وإن كان التيس غير فحل الضراب فلا يؤخذ لنقصه وفساد لحمه .

قوله ﴿ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ . وَهِيَ الْمَيْبَةُ ﴾

لا يخرىء إخراج الميبة ، وهي التي لا يُصَحَّى بها ، على الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وقال الأزجي في نهايته -

(١) روى البخارى في كتاب أبي بكر الصديق رضى الله عنه في الصدقة « لا يخرج في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس ، إلا أن يشاء المصدق »

وأوماً إليه المصنف - لا بد أن يكون العيب يرد به في البيع . ونقل عن الإمام أحمد :
لاتؤخذ عوراء ولا عرجاء ولا ناقصة الخلق .

واختار المجد الإجزاء إن رآه الساعى أنفع للفقراء لزيادة صفة فيه ، وأنه أقيس
بالمذهب . لأن من أصلنا : إخراج المكسرة عن الصلاح ، وردى الحب عن
جيده ، إذا زاد قد رما بينهما من الفضل . عل ما يأتى .

فأمره : قوله ﴿ وَلَا الرُّبَّى - وَهِيَ الَّتِي تُرَبَّى وَلَدَهَا - وَلَا الْحَامِلُ ﴾

وهذا بلا نزاع . قال المجد : ولو كان المال كذلك . لما فيه من مجاوزة الأشياء
المحدودة . ومثل ذلك طروقة الفحل .

قلت : لو قيل بالجواز إذا كان النصاب كذلك ، لكان قويا في النظر . وهو
موافق لقواعد المذهب .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ﴾

هذا المذهب مطلقا . أعني سواء كان ثمم حاجة أم لا ، لمصلحة أولا ، لفطرة
وغيرها . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع
وغيره . وعنه تجزىء القيمة مطلقا . وعنه تجزىء في غير الفطرة .

وعنه تجزىء للحاجة ، من تعذر الفرض ونحوه . نقلها جماعة . منهم القاضى في
التعليق . وصحبها جماعة . منهم ابن تميم ، وابن حمدان . واختاره الشيخ تقي الدين
وقيل : ولمصلحة أيضا . واختاره الشيخ تقي الدين أيضا . وذكر بعضهم رواية
تجزىء للحاجة .

وقال ابن البنا في شرح المحرر : إذا كانت الزكاة جزءا لا يمكن قسمته جاز
صرف ثمنه إلى الفقراء . قال : وكذا كل ما يحتاج إلى بيعه ، مثل أن يكون بعيرا
لا يقدر على المشى . وعنه تجزىء عما يضم دون غيره .

وعنه تجزىء القيمة ، وهى الثمن لمشتري ثمرته التى لا تصير تمراً أو زبيبا عن
الساعى قبل جداده . والمذهب لا يصح شراؤه . فلا تجزىء القيمة على ما يأتى .

فائدة قوله ﴿لَوْ بَاعَ النَّصَابَ قَبْلَ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ﴾

وقلنا : بالصحة - على ما تقدم في أواخر كتاب الزكاة - فعنه له أن يخرج عشر ثمنه . نص عليه . وأن يخرج من جنس النصاب . ونقل صالح ، وابن منصور : وإن باع تمره أو زرعه ، وقد بلغ . ففي ثمنه : العشر أو نصفه .
ونقل أبو طالب : يتصدق بعشر الثمن . قال القاضي : أطلق القول هنا : أن الزكاة في الثمن . وخبره في رواية أبي داود . انتهى . وعنه رواية ثانية : لا يجوز أن يخرج من الثمن .

قلت : وهو الصواب .

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب [وصححه المجد في شرحه] وأطلقهما في الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم . وقال القاضي : الروايتان بناء على روايتي إخراج القيمة . وقال هذا المعنى قبله أبو إسحق وغيره . وقاله بعده آخرون . وقال أبو حفص البرمكي : إذا باع فالزكاة في الثمن ، وإن لم يبيع فالزكاة فيه . وذكر ابن أبي موسى الروائتين في إخراج ثمن الزكاة بعد البيع إذا تعذر المثل . وعن أبي بكر : إن لم يقدر على تمر وزبيب ، ووجده رطباً . أخرجه . وزاد بقدر ما بينهما ذكره الآمدي ، وصاحب الفروع وغيرهما عنه .

قوله ﴿وَإِنْ أَخْرَجَ سِنًّا أَعْلَى مِنَ الْفَرَضِ مِنْ جِنْسِهِ : جَازٌ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وتقدم جواز إخراج المسن عن التبيع والتبيعة ، وإخراج الثنية عن الجدعة . وذكر ابن عقيل في عمد الأدلة وجها بعدم الجواز . قال الحلواني ، في التبصرة : إن شاء رب المال أخرج الأكلة . وهى السمينة . وللساعي قبولها . وعنه لا . لأنها قيمة . قال في الفروع : كذا قال . وهو غريب بعيد .

قلت : ينزه الإمام أحمد أن يقول مثل ذلك .

فأمرناه

إمداهما : قوله ﴿ وَإِذَا اخْتَلَطَ نَفْسَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ فِي نَصَابٍ مِنَ الْمَأْشِيَةِ حَوْلًا ، لَمْ يَثْبُتْ لِهَما حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِهِ فَحُكْمُهُما فِي الزَّكَاةِ حُكْمُ الْوَاحِدِ ﴾

وهذا بلا نزاع ، سواء أثرت الخلطة في إيجاب الزكاة أو إسقاطها ، أو ثرت في تغيير الفرض أو عدمه . فلو كان لأربعين من أهل الزكاة أربعون شاة مختلطة لزمهم شاة واحدة [ومع انفرادهم لا يلزمهم شيء . ولو كان لثلاثة أنفس مائة وعشرون شاة لزمهم واحدة] ومع انفرادهم ثلاث شياه ، ويوزع الواجب على قدر المال مع الوقص . فستة أبرة مختلطة مع تسعة : يلزم رب الستة شاة وخمس شاة . ويلزم رب التسعة شاة وأربعة أخماس شاة .

الثانية : قوله ﴿ سِوَاءَ كَانَتْ خُلْطَةُ أَغْيَانٍ بَأَن تَكُونَ مُشَاعًا بَيْنَهُمَا ﴾ تتصور الإشاعة بالإرث والهبة والشرء أو غيره .

قوله ﴿ أَوْ خُلْطَةُ أَوصَافٍ ، بَأَن يَكُونَ مَالٌ كُلٌّ وَاحِدٍ مُتَمَيِّزًا ﴾ فلو استأجره ليرعى غنمه بشاة منها . فحال الحول ولم يفردا . فهما خليطان ، وإن أفردا فنقص النصاب ، فلا زكاة .

قوله ﴿ فَخَلْطَاهُ وَاشْتَرَكَا فِي الْمَرَاحِ وَالْمَشْرِجِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَحْلَبِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلَ ﴾

وهكذا جزم به في الهداية ، والكافي ، والنظم ، والتسهيل ، وإدراك الغاية . واعلم أن للأصحاب في ضبط ما يشترط في صحة الخلط طرقاً . أحدها هذا . الطريق الثاني : اشتراط المرعى ، والمسرح ، والمبيت . وهو المراح والمحلب ، والفحل لا غير . وهى المذهب . قدمه في الفروع . وجزم بها الخرقى ، والمجد فى

محرره . وابن عبدوس في تذكرته . فزادوا على المصنف : المرعى ، وأسقطوا الراعى
والمشرب .

الطريق الثالث : اشتراط المراح . وهو المأوى والمرعى والراعى ، والمشرب
وهو موضع الشرب وآنيته . والمخلب : وهو موضع الحلب وآنيته . والمسرح وهو
مجتمعها لتذهب . والفحل . قدمه في الرعايتين ، والحاويين ، وابن تميم . فزادوا
على المصنف : المرعى ، وآنية الشرب ، وآنية الحلب .

الطريق الرابع : اشتراط المسرح ، والمرعى ، والمشرب ، والمراح ، والمخلب ،
والفحل . وبه جزم في التلخيص ، والبلغة . فأسقط الراعى .

الطريق الخامس : اشتراط الراعى ، والمرعى ، وموضع شربها وحلبها وآنيتهما
وغفلها ومسرحها . وبه جزم في الوجيز . فأسقط المراح . وزاد الآنية والمرعى .

الطريق السادس : اشتراط الراعى ، والمسرح ، والمبيت ، والمخلب ، والفحل
قدمها في الفائق . فأسقط المشرب .

الطريق السابع : اشتراط الراعى ، والفحل ، والمسرح ، والمراح . وجزم بها
في الفصول . وقدمها في المستوعب . فأسقط الحلب والمشرب .

الطريق الثامن : اشتراط الفحل ، والراعى ، والمرعى ، والمأوى . وهو المبيت
والمخلب . وبه جزم في المذهب ، ومسبوك الذهب . فزاد : المرعى . وأسقط :
المشرب والمسرح .

الطريق التاسع : اشتراط المبيت ، والمسرح ، والمخلب ، وآنيته ، والمشرب ،
والراعى ، والمرعى ، والفحل . قدمها ابن أبي الجد في مصنفه . فزاد المرعى
وآنية الحلب .

الطريق العاشر : اشتراط المراح ، والمسرح ، والمبيت ، والفحل . وبه قطع
في الإيضاح . فجمع بين المراح والمبيت . وأسقط الحلب والمشرب والراعى .

الطريق الحادى عشر : اشتراط المراح ، والمسرح ، والفحل ، والمرعى . وهى

- طريقة الآمدى . فزاد : المرعى . وأسقط : المشرب ، والحلب ، والراعى .
- الطريق الثانى عشر : اشتراط الفعل ، والراعى ، والحلب فقط . وهى طريقة ابن الزاغونى فى الواضح . فأسقط المشرب ، والمراح ، والمسرح .
- الطريق الثالث عشر : اشتراط المرعى ، والمسرح ، والمشرب ، والراعى . وبها قطع ابن عقيل فى تذكرته .
- الطريق الرابع عشر : اشتراط المراح ، والمسرح ، والحلب ، والمبيت ، والفعل . وبها قطع فى المبهج . فجمع بين المراح والمبيت ، كما فعل فى الإيضاح ، إلا أنه زاد عليه الحلب . وأسقط المشرب والراعى .
- الطريق الخامس عشر : اشتراط الراعى فقط . وهى طريقة بعض الأصحاب ذكره القاضى فى شرح المذهب عنه . وعن أحمد نحوه .
- الطريق السادس عشر : اشتراط المراح ، والمسرح ، والفعل ، والمشرب . وبها قطع ابن البنا فى الخصال ، والعقود .
- الطريق السابع عشر : اشتراط الراعى ، والمرعى ، والفعل ، والمشرب . وبها قطع فى الخلاصة . فزاد المرعى . وأسقط المسرح .
- الطريق الثامن عشر : اشتراط المسرح ، والمرعى ، والحلب ، والمشرب ، والمقبل ، والفعل . وبها قطع فى الإفادات . فزاد المقبل ، والمرعى . وأسقط الراعى والمراح .
- الطريق التاسع عشر : اشتراط المرعى ، والفعل ، والمبيت ، والحلب ، والمشرب . وبها قطع فى العمدة .
- الطريق العشرون : اشتراط المرعى ، والمسرح ، والمشرب ، والمبيت ، والحلب ، والفعل . وبها جزم فى المنور . فزاد المرعى . وأسقط الراعى .
- الطريق الحادى والعشرون : اشتراط المراح ، والمسرح ، والمشرب ، والراعى ، والفعل . وبها قطع فى المنتخب . فأسقط الحلب .

الطريق الثانى والعشرون : اشتراط الراعى ، والمبيت فقط . وهو رواية عند الإمام أحمد . ذكرها القاضى فى شرحه .

الطريق الثالث والعشرون : اشتراط الحوض ، والراعى ، والمراح فقط . وهو أيضاً رواية عن الإمام أحمد .

فهذه ثلاثة وعشرون طريقة . لكن قد ترجع إلى أقل منها باعتبار ما تفسر به الألفاظ على ما يأتى بيانه .

فائدة : المراح - بضم الميم - مكان مبيتها . وهو المأوى . فالمبيت هو المراح . فسروا كل واحد منهما بالآخر . وهذا الصحيح . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : المراح رواحها منه جملة إلى المبيت . ذكره فى الرعاية الكبرى . وجمع فى المبهج والإيضاح بين المراح والمبيت . كما تقدم . فعنده أنهما متغايران .

وأما المسرح : فهو المكان الذى ترعى فيه الماشية . اختاره المصنف ، والمجد وابن حامد . وقال : إنما ذكر الإمام أحمد « المسرح » ليعلم فيه راع واحد . قدمه فى المطلع . فعليه يلزم من اتحاده اتحاد المرعى . ولذلك قال المصنف ، والمجد ، وابن حامد : المسرح والمرعى شئ واحد .

وقيل : المسرح مكان اجتماعها لتذهب إلى المراعى . جزم به فى الفصول ، والتلخيص ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه فى الفروع ، وابن تيم ، والرعاية الكبرى . قال الزركشى : وهو أولى . دفعاً للتكرار . وهو الصحيح . وفسره فى المستوعب بموضع رعيها وشربها .

وفسره المجد فى شرحه بموضع المرعى ، مع أنه جمع بينهما فى المحزر ، متابعة للخرقى . وقال : يحتمل أن الخرقى أراد بالمرعى الرعى ، الذى هو المصدر لا المكان ويحتمل أنه أراد بالمسرح المصدر الذى هو السروح لا المكان ، لأننا قد بينا أنهما واحد ، بمعنى المكان . فإذا حملنا أحدهما على المصدر زال التكرار . وحصل به اتحاد الراعى والمشرب . انتهى .

وقال المصنف في المغنى : يحتمل أن الخرق أراد بالمرعى : الراعى . ليكون موافقاً لقول أحمد . ولكون المرعى هو المسرح . انتهى .
وأما المشرب : فهو مكان الشرب فقط . وهو الصحيح . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : موضع الشرب ، وما يحتاج إليه من حوض ونحوه . وبه قطع ابن تيميم ، والرايعتين ، والحاويين .

وأما الحلب : فهو موضع الحلب ، على الصحيح . وعليه الأكثر .
وقيل : موضع الحلب وآبته . وبه جزم ابن تيميم ، وصاحب الرايعتين والحاويين ، وغيرهم .

نبيه : لا يشترط خلط اللبن . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . بل منعوا من خلطه وحرموه . وقالوا : هو رباً وقيل : يشترط خلطه . وقاله القاضى فى شرحه الصغير .

وأما الراعى : فعروف . ومعنى الاشتراك فيه : أن لا يرعى أحد المالين دون الآخر . وكذا لو كان راعيان فأكثر . قال فى الرعية : ولا يرعى غير مال الشركة .
وأما الفحل : فعروف . ومعنى الاشتراك فيه : أن لا تكون فحولة أحد المالين تطرق المال الآخر . قال فى الرعية : ولا ينزى على غير مال الشركة .

وأما المرعى : فهو موضع الرعى ووقته . قاله فى الرعية . وتقدم كلام المصنف والمجد وغيرهما : أن المرعى هو المسرح .

نبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يشترط نية الخلطة .
فإن كانت خلطة أعيان لم تشترط لها النية إجماعاً . وإن كانت خلطة أوصاف ففيها وجهان . وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، وابن تيميم ، والرايعتين ، والفائق ، والزرکشى .

أمرهما : لا تشترط . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وهو الصحيح من المذهب . وصححه في الكافي ، والخلاصة ، والنظم ، وشرح المجد . وقدمه في الهداية والمستوعب ، والمغنى ، والشرح . ونصره ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، وشرح ابن رزين . وقال عن القول الثاني : ليس بشيء .

والوجه الثاني : تشترط النية . اختاره القاضي في المجرد ، والمجد . وجزم به في المبهم ، والإيضاح ، والحاويين وغيرهما . وتظهر فائدة الخلاف : لو وقعت الخلطة اتفاقاً ، أو فعله الراعي ، وتأخرت النية عن الملك .

وقيل : لا يضر تأخيرها عنه بزمان يسير ، كتقديمها على الملك ، بل من يسير .
قوله ﴿ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْهَا ، أَوْ ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ : زَكِيًّا زَكَاةَ الْمُنْفَرِدِينَ فِيهِ ﴾
فَيُضْمُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ مَالَهُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَيُزَكِّيهِ . إِنْ بَلَغَ نَصَابًا وَإِلَّا فَلَا . وقال أبو الخطاب في الانتصار : إِنْ تَصَوَّرَ بَضْمُ حَوْلٍ إِلَى آخِرٍ يَقَعُ كَمَا لَتْنَا - يَعْنِي مَسْأَلَةَ الْخِلْطَةِ - قَالَ فِي الْفُرُوعِ : كَذَا قَالَ .
فائدة : **قوله** ﴿ أَوْ ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ زَكِيًّا زَكَاةَ الْمُنْفَرِدِينَ فِيهِ ﴾

مثال ذلك : لو خلط في أثمان الحول نصابين ثمانين شاة ، زكّي كل واحد إذا تم حوله الأول : زكاة أفراد . وفيما بعد الحول الأول : زكاة خلطة . فإن اتفق حولاهما : أخرجنا شاة عند تمام الحول . على كل واحد نصفها . وإن اختلف ، فعلى الأول : نصف شاة عند تمام حوله . فإن أخرجها من غير المال . فعلى الثاني : نصف شاة أيضاً ؛ إذا تم حوله ، وإن أخرجها من المال ، فقد تم حول الثاني على تسعة وسبعين شاة ونصف شاة له منها أربعون شاة . فيلزمه

أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً ونصف جزء من شاة ، فنضفها فتكون ثمانين جزءاً من مائة جزء وتسعة وخمسين جزءاً من شاة . ثم كلما تم حول أحدهما لزمه من زكاة الجميع بقدر ماله فيه .

فأمره قوله ﴿ فَإِنْ ثَبَتَ ل أَحَدِهِمَا حَكْمُ الْإِنْفِرَادِ وَحَدَهُ فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْمُنْفَرِدِ . وَعَلَى الْآخَرِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ﴾

مثاله : إن ملكا نصابين خلطاهما ، ثم يبيع أحدهما نصيبه أجنبيا . فقد ملك المشتري أربعين ، لم يثبت لها حكم الانفرد . فإذا تم حول الأول لزمه زكاة انفرد : شاة . فإذا تم حول الثاني لزمه زكاة خلطة : نصف شاة ، إن كان الأول أخرج الشاة من غير المال . وإن أخرجا منه لزم الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاة . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يزكى الثاني عن حوله الأول زكاة انفرد . لأن خليطه لم ينتفع بالخلطة قوله ﴿ ثُمَّ يُزَكِّيَانِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَوْلِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ . كُلَّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا . فَعَلَيْهِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْهَا ﴾ بلا نزاع أعلمه .

فأمره : لو كان بينهما نصاب خلطة ثمانون شاة . فباع كل منهما غنمه بغم صاحبه ، واستداما الخلطة : لم ينقطع حولها . ولم تزل خلطتهما في ظاهر المذهب . فإن إبدال النصاب بجنسه لا يقطع الحول . وكذا لو تبايعا البعض ببعض ، قل أو أكثر . وثبتي الخلطة في غير المبيع إن كان نصابا . فيزكى بشاة زكاة انفرد عليهما لتمام حوله .

وإذا حال حول المبيع ، وهو أربعون : ففيه الزكاة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، وابن تيم ، وصححه .

وقيل : لازكاة فيه . اختاره في المجرد . وقدمه في الرعاية الكبرى . وأطلقهما في الفروع .

فعلى المذهب : هى زكاة خلطة ، على الصحيح . قدمه فى المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، وابن تميم وصححه .

وقيل : زكاة افراد . وأطلقهما فى الفروع .

فأما إن أفرادها ، ثم تبايعاها ثم خلطاها . فإن طال زمن الافراد : بطل حكم الخلطة . وكذا إن لم يطل ، على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر ما صححه المجد ، والرايعتين ، والحاويين فى مكان .

وقيل : لا أثر للافراد اليسير . وأطلقهما المجد فى شرحه ، وابن تميم ، والرعاية الكبرى ، والفروع .

وإن زكى بعض النصاب وتبايعاه ، وكان الباقي على الخلطة نصابا . بقى حكم الخلطة فيه . وهو ينقطع فى المبيع . لأن الخلاف فى ضم مال الرجل المنفرد إلى ماله المختلط . وإن بقى دون نصاب بطلت .

وقال ابن عقيل : تبطل الخلطة فى هذه المسائل ، بناء على انقطاع الحول ببيع النصاب بجنسه . وفى كلام القاضى كالأول والثانى .

قوله ﴿ وَلَوْ مَلَكَ رَجُلٌ نِصَابًا شَهْرًا . ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهُ مُشَاعًا ، أَوْ أَعْلَمَ عَلَى بَعْضِهِ وَبَاعَهُ مُخْتَلِطًا . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ وَيَسْتَأْنِقَانِهِ مِنْ حِينَ الْبَيْعِ ﴾

وجزم به فى الوجيز ، والإفادات . وصححه فى تصحيح المحرر . وقدمه فى الرايعتين ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية . وقال ابن حامد : لا ينقطع حول البائع . وعليه عند تمام حوله زكاة حصته . قدمه فى الخلاصة . وجزم به ابن عبدوس فى تذكرته . وأطلقهما فى الهداية والفصول ، والمذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والكافى ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تميم ، والشرح ، والمحرر ، وشرح الهداية والفروع ، والفائق ، ومصنف ابن أبى المجد ، والحاوى الكبير ، وابن منبجا فى شرحه .

قوله ﴿ فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْمَالِ : انْقَطَعَ حَوْلُ الْمُشْتَرَى ، لِنَقْصَانِ النَّصَابِ ﴾

وهذا الصحيح على قول ابن حامد . وقاله الأئمة الأربعة . ذكره المجد إجماعاً . وهو مقيد بما إذا لم يستدم الفقير الخلطة بنصفه . فإن استدامها لم ينقطع حول المشتري .

وقيل : إن زكى البائع منه إلى فقير زكى المشتري .
وقيل : يسقط كأخذ الساعي منه . قال في الفروع : وهذا القول الثانى - والله أعلم - على قول أبى بكر .

قوله ﴿ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ - وَقُلْنَا الزَّكَاةَ فِي الْعَيْنِ - فَكَذَلِكَ ﴾
يعنى ينقطع حول المشتري لنقصان النصاب . وهذا اختيار المصنف هنا . وفى المعنى ، والكافى . واختاره أبو المعالى ، والشارح . وذكره المصنف ، والشارح عن أبى الخطاب . قال المجد فى شرحه : هذا مخالف لما ذكره أبو الخطاب فى كتابه الهداية . ولا نعرف له مصنفًا يخالفه . انتهى .

والصحيح من المذهب : أن المشتري يزكى بنصف شاة إذا تم حوله . قال المجد : لأن التعلق بالعين لا يمنع الحول بالانفاق . قدمه فى الفروع ، وقال : جزم به الأكثر ، منهم أبو الخطاب فى هدايته .

قلت : وهو الصواب بلا شك .
وذكر ابن منجا فى شرحه كلام المصنف ، وقال : إنه خطأ فى النقل والمعنى .
وبين ذلك .

فوائد

منها : إذا لم يلزم المشتري زكاة الخلطة . فإن كان له غنم سائمة ضمها إلى حصته فى الخلطة . وزكى الجميع زكاة أفراد . وإلا فلا شىء عليه .

ومنها : حكم البائع - بعد حوله الأول مادام نصاب الخلطة ناقصا - كذلك .
ومنها : إن كان البائع استدان ما أخرجه . ولا مال له يعمل في مقابلة دينه
إلا مال الخلطة ، أو لم يخرج البائع الزكاة حتى تم حول المشتري . فإن قلنا : الدين
لا يمنع وجوب الزكاة - أو قلنا : يمنع ، لكن للبائع مال يجعله في مقابلة دين
الزكاة - زكى المشتري حصته زكاة الخلطة نصف شاة . وإلا فلا زكاة عليه .
قاله في الفروع . وقدمه .

وقال ابن تيميم في المسألة الأولى : وإن أخرج من غيره فوجهان .
أمرهما : لازكاة عليه . ويستأنف الحول من حين الإخراج . ذكره القاضى
في شرح المذهب ، بناء على تعلق الزكاة بالعين .
والثانى : عليه الزكاة ، وبه قطع بعض أصحابنا .

ولا يمنع التعلق بالعين وجوبها ما لم يحل حولها قبل إخراجها ، ولا انعقاد
الحول الثانى فى حق البائع ، حتى يمضى قبل الإخراج . فلا تجب الزكاة له .
وإن لم يكن أخرج حتى حال حول المشتري فهى من صور تكرار الحول
قبل إخراج الزكاة . انتهى .

واقصر فى مسألة تعلق الزكاة بالعين : أنه لا يمنع التعلق بالعين انعقاد الحول
الثانى قبل الإخراج . وقال : قطع به بعض أصحابنا ، كما تقدم . والله أعلم .
قوله ﴿ وَإِنْ أَفْرَدَ بَعْضُهُ وَبَاعَهُ ، ثُمَّ اخْتَلَطَا : انْقَطَعَ الْحَوْلُ ﴾

هذا المذهب مطلقا . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الوجيز وغيره .
وقدمه فى الفروع وغيره . وقال القاضى : يحتمل أن لا ينقطع [إذا كان زمنا يسيرا]
قوله ﴿ وَإِنْ مَلَكَ نِصَابَيْنِ شَهْرًا . ثُمَّ بَاعَ أَحَدَهُمَا مُشَاعًا . فَعَلَى
قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ : يَثْبُتُ لِلْبَائِعِ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ . وَعَلَيْهِ عِنْدَ
تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةٌ مُنْفَرِدٌ . وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ : عَلَيْهِ زَكَاةٌ
خَلِيطٌ ﴾ .

وقد علمت الصحيح منهما فيما تقدم . اسكن صاحب الفروع وغيره قطعوا بأن
المسألة مفرقة على قول أبي بكر وابن حامد . وقال في الفروع ، وذكر ابن تميم :
أن الشيخ خرج المسألة على وجهين ، وأن الأولى وجوب شاة . قال في الفروع :
كذا قال . وهذا التخريج لا يختص بالشيخ . انتهى .

فائدتاه

إمراهما : لو كان المال ستين في هذه المسألة ، والمبيع ثلثها : زكى البائع ثلثي
شاة عن الأربعين الباقية ، على قول ابن حامد . وزكى شاة على قول أبي بكر .
الثانية : لو ملك أحد الخليطين - في نصاب فأكثر - حصة الآخر منه بشراء
أو إرث ، أو غيره . فاستدام الخلطة . فهي مثل مسألة أبي بكر ، وابن حامد في
المعنى ، لافي الصورة . لأن هناك كان خليط نفسه . فصار هنا خليط أجنبي ، وهنا
بالعكس . فعلى قول أبي بكر : لا زكاة حتى يتم حول المالكين من كمال ملكيهما
إلا أن يكون أحدهما نصاباً . فيزكيه زكاة انفراد . وعلى قول ابن حامد : يزكى
ملكه الأول لتمام حوله زكاة خلطة . وذكر ابن عقيل - فيما إذا كان بين رجل
وابنه عشر من الإبل خلطة . فمات الأب في بعض الحول وورثه الابن - أنه يبنى
على حول الأب فيما ورثه ويزكيه .

قوله ﴿ وَإِذَا مَلَكَ نَصَابًا شَهْرًا . ثُمَّ مَلَكَ آخَرَ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ،
مِثْلُ أَنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاةً فِي الْمَحْرَمِ وَأَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ . فَعَلَيْهِ زَكَاةُ
الْأُولَى عِنْدَ تِمَامِ حَوْلِهِ . وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي . فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾
صححه في التصحيح . وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق .
وهذا الوجه وجه الضم .

وفي الآخر : عليه للثاني زكاة خلطة ، كالأجنبي في التي قبلها .
قال المجد في شرحه : وهو أصح . على ما يأتي في التفريع . وأطلقهما في الشرح .

وقيل : يلزمه شاة . ذكره أبو الخطاب . وأطلقهما في الفائق . وضعفه المصنف ، والمجد ، والشارح . وهو وجه الانفراد . وأطلقهن في المستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والفروع ، والقواعد الفقهية . وقال في أول الفائدة الثالثة : إذا استفاد مالاً زكواً من جنس النصاب في أثناء الحول . فإنه ينفرد بحول عندنا . ولكن هل يضمه إلى النصاب في العدد أو يخلطه به ويتركه زكاة خلطة ، أو يفرده بالزكاة كما أفرده بالحول ؟ فيه ثلاثة أوجه . وصحح المجد في شرحه الوجه الثالث . وزعم المجد : أن المصنف وضعفه ، وإنما ضعف الثالث .

فعلى الوجه الأول : هل الزيادة كنصاب منفرد ؟ وهو قول أبي الخطاب في انتصاره ، والمجد . أو الكل نصاب واحد ؟ وهو ظاهر كلام القاضي ، وابن عقيل ، والمصنف في المعنى ، والشارح . قال في القوائد : وهو الأظهر . فيه وجهان . فعلى الثاني : إذا تم حول المستفاد : وجب إخراج بقية المجموع بكل حال . وعلى الأول : إذا تم حول المستفاد : وجب فيه ما بقى من فرض الجميع ، بعد إسقاط ما أخرج عن الأول منه ، إلا أن يزيد بقية الفرض على فرض المستفاد بانفراده ، أو نقص عنه ، أو يكون من غير جنس الأول . فإنه يتعذر هنا وجه الضم ، ويتعين وجه الخلطة ، ويلغو وجه الانفراد . صرح بذلك المجد في شرحه . والتفاريع الآتية بعد ذلك مبنية على هذه الأوجه الثلاثة .

فأمرناه

إمدهما : لو ملك أربعين شاة أخرى في ربيع الأول ، في مسألتنا . فعلى الوجه الأول : لا شيء عليه سوى الشاة الأولى . وعلى الثاني : عليه زكاة خلطة ثلث شاة [لأنها ثلث الجميع ، وعلى الثالث : عليه شاة ، وفيها بعد الحول الأول ، في كل ثلث شاة] لتام حولها على الثالث أيضاً .

الثانية : لو ملك خمسة أبعرة ، بعد خمسة وعشرين . فعلى الأول : لا شيء

عليه سوى بنت مخاض الأولى . وعلى الثانى : عليه سدس بنت مخاض . وعلى الثالث : عليه شاة . وفيما بعد الحول الأول فى الأولى خمسة أسداس بنت مخاض . لتمام حولها ، وسدس على الخمس الباقية لتمام حولها . ولو ملك مع ذلك سِتًّا فى ربيع الأول . فى الخمسة والعشرين الأولى : بنت مخاض ، وفى الأخرى : عشرة لتمام حولها ، ربع بنت لبون ونصف تسعها . وعلى الثانى : فى الخمس - لتمام حولها - سدس بنت مخاض ، وفى الست - لتمام حولها - سدس بنت لبون . وعلى الثالث : لكل من الخمس والست شاة لتمام حولها .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ﴾ .

مثل أن يكون مائة شاة . فعليه زكاته إذا تم حولها . وجهاً واحداً . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره .

وقيل : يلزمه للثانى شاة . وثلاثة أسباع شاة . لأن فى الكل شاتين ، والمائة خمسة أسباع الكل .

وهذا القول مبنى على القول الثانى فى المسألة التى قبلها من أصل المصنف ، وهو أن عليه زكاة خلطة .

وقال ابن تيميم : قال بعض أصحابنا : إن كان الثانى يبلغ نصاباً ، وجبت فيه زكاة افراد فى وجه ، وخلطة فى وجه . ولا يضم إلى الأول فيما يجب فيها وجهاً واحداً ، إذا كان الضم يوجب تغير الزكاة أو نوعها ، مثل : أن ملك ثلاثين من البقر بعد خمسين ، فيجب إما تبيع ، أو ثلاثة أرباع مسنة . ولا تجب المسنة على الوجه الأول فى التى قبلها . بل يجب ضم الثانى إلى الأول . ويخرج إذا حال الحول الثانى مابق من زكاة الجميع . فتجب هنا المسنة . قال ابن تيميم : وهذا أحسن .

فأمره : لو ملك مائة أخرى فى ربيع ، ففيها شاة . وعلى الوجه الثانى - وهو

وجه الخلطة - عليه شاة ور بع شاة . لأن في الكل ثلاث شياه ، والمائة ربع الكل وسدسه . فخصتها من فرضه : ر بعه وسدسه .

فوائد

لو ملك إحدى وثمانين شاة - بعد أربعين - ففيها شاة ، على الصحيح من المذهب . وعلى الوجه الثاني : عليه شاة واحدة وأربعون جزءاً من مائة وإحدى وعشرين جزءاً من شاة كخليط ، وفي مائة وعشرين - بعد مائة وعشرين - شاتان ، أو شاة ونصف ، أو شاة على الأقوال الثلاثة . وفي خمسة أبعرة - بعد عشرين بغيراً - شاة على [الصحيح] الثالث . زاد المصنف : وعلى الأول أيضاً اثنين . وعلى الثاني : خمس بنات مخاض . زاد ابن تيم : وعلى الأول أيضاً في ثلاثين من البقر - بعد خمسين - تبيع على الثالث ، وثلاثة أرباع مسنة على الثاني . قال في الفوائد : وهو الأظهر .

وعند المجد : لا يجرى الوجه الأول في هاتين المسألتين . لأنه يفضى في الأولى إلى إيجاب ما يبقى من بنت مخاض بعد إسقاط أربع شياه ، وهي من غير الجنس . ويفضى في الثانية إلى إيجاب فرض نصاب فمادونه . فلهذا قال : الوجه الثاني أصح . لعدم اطراد الأول . وضعف الثالث . وضمفه في المغنى أيضاً .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْقَرْضُ وَلَا يَبْلُغُ نِصَابًا، مِثْلَ أَنْ يَمْلِكَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ فِي الْمُحَرَّمِ، وَعَشْرًا فِي صَفَرٍ، فَعَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا رُبْعُ مُسْنَةٍ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . قال المجد في شرحه ، وصاحب الفائق : قولاً واحداً . قال في القواعد : وعليه الأصحاب . قال ابن تيم : قطع به بعض أصحابنا وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : على الوجه الثالث : لا شيء عليه هنا .

قوله ﴿وَإِنْ مَلَكَ مَا لَا يُعَيَّرُ الْفَرَضَ - كَخَمْسٍ - فَلَا شَيْءَ فِيهَا فِي أَحَدِ
الْوَجْهَيْنِ﴾ .

وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وصححه في التصحيح
وغیره . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

قوله ﴿وَفِي الثَّانِي : عَلَيْهِ سُبُعٌ تَبِيعَ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا﴾ .

فأمره : مثل ذلك لو ملك عشرين شاة بعد أربعين بقرة ، أو ملك عشرة من
البقر بعد أربعين بقرة . فعلى المذهب : لا شيء عليه . وعلى الثاني : عليه ثلث شاة
في الأولى أو خمس مسنة في الثانية . وأطلقهما في المحرر في الأولى .

قوله ﴿وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ سِتُونَ شَاةً ، كُلُّ عِشْرِينَ مِنْهَا مُخْتَلِطَةٌ مَعَ
عِشْرِينَ لِرَجُلٍ آخَرَ . فَعَلَى الْجَمِيعِ شَاةٌ ، نِصْفُهَا عَلَى صَاحِبِ السِّتِينَ
وَنِصْفُهَا عَلَى خَطَايَاهُ . عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ سُدُسُ شَاةٍ﴾ .

اعلم أنه إذا كانت الستون مختلطة كل عشرين منها مع عشرين لآخر .
فإن كانت متفرقة ، وبينهم مسافة قصر . فالواجب عليهم ثلاث شياه . على رب
الستين : شاة ونصف ، وعلى كل خاليط : نصف شاة ، إذا قلنا : إن البعد يؤثر في
سأمة الإنسان . على ما يأتي قريباً . وإن قلنا : لا يؤثر ، أو كانت قريبة - وهو
مراد المصنف هنا - فالصحيح من المذهب ، كما قال المصنف : على الجميع شاة .
نصفها على صاحب الستين ، ونصفها على خطائه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم
به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال : هذا قول الأصحاب .

وقيل : على الجميع شاتان وربيع . على رب الستين ثلاثة أربع شاة . لأنها
مخالطة لعشرين خلطة وصف . ولأربعين بحجة الملك . وحصة العشرين من زكاة
الثمانين ربع شاة . وعلى كل خاليط نصف شاة . لأنه مخالط لعشرين فقط .

اختاره المجد في محرره . وقال الأمدى بهذا الوجه ، إلا أنه قال : يلزم كل خليط ربع شاة . لأن المال الواحد يضم .

وعند ابن عقيل في الجميع ثلاث شياه . على رب الستين : شاة ونصف ، جملاً للخلطة قاطعة بعض ملكه عن بعض ، بحيث لو كان له ملك آخر منفرد اعتبر في تركيته وحده . وعلى كل خليط نصف شاة . لأنه لم يخالط سوى عشرين . والتفاريع الآتية مبنية على هذه الأوجه .

فأمرناه

إصداهما : لو لم يخالط رب الستين منها إلا بعشرين لآخر . فعلى الأول : في الجميع شاة . على رب الستين ثلاثة أرباعها . وعلى رب العشرين ربعها . وعلى الثاني : على رب الستين في الأربعين المنفردة : ثلثا شاة ، ضما لها إلى بقية ملكه . وفي العشرين : ربع شاة ، ضما لها إلى بقية ماله . وهو الأربعون المنفردة . وإلى عشرين الآخر لمخالطتها بعضه وصفا وبعضه ملكا . وعلى رب العشرين نصف شاة . وذكره في التلخيص . قال في الفروع : ويتوجه على الثالث كالأول هنا . وعلى الرابع : في الأربعين المختلطة شاة بينهما نصفان . وفي الأربعين المنفردة : شاة على ربها . الثانية : لو كان خمسة وعشرون بعيداً كل خمسة منها خلطة بخمسة لآخر .

فعلى الوجه الأول : عليه نصف حقة . وعلى كل خليط عشرينها . وعلى الوجه الثاني : عليه خمسة أسداس بنت مخاض . وعلى كل خليط شاة . وعلى الوجه الثالث : عليه خمسة أسداس بنت مخاض ، وعلى كل خليط سدس بنت مخاض .

وعلى الوجه الرابع : عليه خمس شياه . وعلى كل خليط شاة .

قوله ﴿ وَإِذَا كَانَتْ مَأْشِيَةَ الرَّجُلِ مُتَفَرِّقَةً فِي بَلَدَيْنِ لَا تَقْصُرُ

بَيْنَهُمَا الصَّلَاةُ . فِيهِ كَالْمَجْتَمَعَةِ إِجْمَاعًا . وَإِنْ كَانَ يَتَنَاهَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ
فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ .

وهو رواية عن أحمد . واختارها المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق .
والمنصوص في رواية الأثرم وغيره : أن لكل مال حكم نفسه كما لو كانا لرجلين .
وهو الصحيح من المذهب . والمشهور عن الإمام أحمد . وجزم به في الوجيز .
وقدمه في الفروع ، والفائق ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيم وغيرهم . وهو من
المفردات .

فعلى ما اختاره أبو الخطاب والمصنف : ينكفي إخراج شاة ببلد أحد المالكين .
لأنه حاجة . وقيل : يخرج من كل بلد بالقسط .

نفيص : ظاهر كلام المصنف وغيره : أن سائر الأموال لا يؤثر فيها تفرق البلدان
قولاً واحداً . وهو صحيح . وعليه الأصحاب . وحكاة في الفروع وغيره إجماعاً .
وجعل أبو بكر في سائر الأموال روايتين كلماشية . قاله ابن تيم .
قوله ﴿ وَلَا تُؤْثِّرُ الْخُطَّةُ فِي غَيْرِ السَّاعَةِ ﴾ .

هذا الصحيح والمشهور في المذهب . وعليه جواهر الأصحاب . ونص عليه .
وعنه أنها تؤثر خلطة الأعيان . اختارها الآجري ، وصححها ابن عقيل .
قال أبو الخطاب ، في خلافة الصغير : هذا أقيس . وخص القاضي في شرحه
الصغير هذه الروايات بالذهب والفضة .

فعلى هذه الرواية : تؤثر خلطة الأعيان بلا نزاع . وكذا الأوصاف أيضاً .
وهو مخريج وجه للقاضي . وحكاة ابن عبدوس المتقدم وجهاً . قال الزركشي : وهو
ظاهر كلام الأكثرين . لا إطلاقهم الرواية .

وقيل : لا تؤثر خلطة الأوصاف على هذه الرواية . وإن أثرت خلطة الأعيان .
وهو الصحيح . اختاره المصنف ، والشارح ، وابن حمدان ، وغيرهم . وأطلقهما
الزركشي .

قال القاضى فى الخلاف : نقل حنبل تضم كالمواشى ؟ فقال : إذا كان رجلين
لها من المال ما يجب فيه الزكاة من الذهب والورق : فعليهما الزكاة بالحصل .
فيعتبر على هذا الوجه اتحاد المؤن ومرافق الملك . فيشترط اشتراكهما فيما
يتعلق بإصلاح مال الشركة . فإن كانت فى الزرع والثمر فلا بد من الاشتراك فى
الماء والحرق والبذر والعمال - من الناطور والحصاد - والدواب ونحوه .
وإن كانت فى التجارة . فلا بد من الاشتراك فى الدكان ، والميزان ، والحزن ،
ونحوه مما يرتفق به .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ لِلسَّاعِىِّ أَخْذُ الْفَرَضِ مِنْ مَالِ أَىِّ الْخَلِيطَيْنِ شَاءَ ، مَعَ
الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا ﴾ .

يعنى فى خلطة الأوصاف . والحاجة : أن يكون مال أحدهما صغيراً ومال
الآخر كبيراً ، أو يكون مال كل واحد منهما أربعين أو ستين ونحو ذلك . وعدم
الحاجة واضح . وهذا مما لا نزاع فيه فى المذهب . ونص عليه ، لكن قال فى
الفروع : وظاهره ولو بعد قسمة فى خلطة أعيان مع بقاء نصيبين ، وقد وجبت
الزكاة . وقاله الجرد فى شرحه . وقدمه ابن تيميم ، وابن حمدان .

وقال القاضى فى الجرد : لا يأخذ إلا إذا كان نصيب أحدهما مفقوداً . فله
أخذ الزكاة من النصيب الموجود . ويرجع على صاحبه بالقسط .
قال فى الفروع : ولا وجه لما قاله القاضى إلا عدم الحاجة .
فيتوجه منه : اعتبار الحاجة لأخذ الساعى .

قوله ﴿ فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ ﴾ .

يعنى مع يمينه إذا احتمل صدقه لأنه منكر غارم . وهذا المذهب . وعليه
الأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين : يتوجه أن القول قول المعطى . لأنه كالأمين .

قوله ﴿وَإِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَضِ ظُلْمًا﴾ : لَمْ يَرْجِعْ بِالزِّيَادَةِ عَلَى خَلِيطِهِ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . إلا أن الشيخ تقي الدين قال : الأظهر أنه يرجع .

فعلى المذهب : لو أخذ عن أر بعين مختلطة شاتين من مال أحدهما ، أو أخذ عن ثلاثين بعيراً : جذعة . رجع على خليطه في الأولى بقيمة نصف شاة . وفي الثانية : بقيمة نصف بنت مخاض .

قوله ﴿وَإِنْ أَخَذَهُ بِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ رَجَعَ عَلَيْهِ﴾ .

كأخذه صحيحة عن مراض ، أو كبيرة عن صغار ، أو قيمة الواجب ونحوه ، وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال أبو المعالي : إن أخذ القيمة - وجاز أخذها - رجع بنصفها ، إن قلنا : القيمة أصل . وإن قلنا : بدل . فيرجع بنصف قيمة شاة . وإن لم تجز القيمة فلا رجوع .

قال في الفروع : كذا قال . وقال ابن تيميم : إن أخذ الساعي فوق الواجب بتأويل ، أو أخذ القيمة : أجزأت في الأظهر . ورجع عليه بذلك .

فأمرنا

إصداهما : قال في الفروع : وإطلاق الأصحاب يقتضى الإجزاء ، ولو اعتقد المأخوذ منه عدم الاجزاء . وصوب فيه الشيخ تقي الدين الإجزاء . وجعله في موضع آخر كالصلاة خلف تارك شرطاً عند المأموم .

الثانية : يحزى إخراج بعض الخلطاء بإذن باقيهم ، وبغير إذنه ، غيبة وحضوراً . قاله ابن حامد . واقتصر عليه في الفائق ، وابن تيميم . وقدمه في الرعاية .

قال المجد في شرحه : عقد الخلطة جعل كل واحد منهما كالآذن خليطه في الإخراج عنه . واختار صاحب الرعاية : عدم الإجزاء . لعدم نيته . قلت : وهو الصواب .

وتقدم في زكاة حصة المضارب من الربح : أنه لا يجوز إخراج الزكاة من مال المضاربة بلا إذن . نص عليه . لأنه وقاية .

قال في الفروع : فدل أنه يجوز لولا المانع .

وقال أيضاً : ولعل كلامهم في إذن كل شريك للآخر في إخراج زكاته يوافق ما اختاره في الرعاية . ويشبه هذا أن عقد الشركة يفيد التصرف بلا إذن صريح . على الأصح . انتهى .

باب زكاة الخارج من الأرض

قوله ﴿ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا . وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدْخَرُ ﴾ .

هذا المذهب عند جماعة من الأصحاب . منهم المصنف ، والشارح .

قال في الفروع : والمذهب عند جماعة : تجب في كل مكيل مدخر من حب وثمر . انتهى .

فيجب - على هذا - في كل مكيل يدخر من الحبوب والثمار ، مما يقتات به وغيره . وهو من المفردات .

فدخل في كلامه البر ، والعلس ، والشعير ، والسات ، والأرز ، والذرة . والدخن ، والفول ، والعدس ، والحمص ، واللوبيا ، والجلبان ، والماش ، والترمس ، والسسم ، والخشخاش ونحوه .

ويدخل في كلامه أيضاً : بذر البقول ، كبذر الهندبا ، والكرفس وغيرهما . ويدخل بذر الرياحين بأسرها ، وأبازير القدور . كالسفرة ، والكمون ،